العدد (1617) السنة السابعة - الخميس (1) تشرين الاول 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

«البانكاسيلا».. إسلام بشوش

فريدة النقاش
مصر

رغم أن قضية العلمانية ليست مركزية في كتابه الجديد الصغير للباحث سيد ضيف الله «كيف نحكي المواطنة»، إلا أن الفصل الخاص بـ«العرب والموالي الجدد ومركزية العالم الإسلامي» توقف أمام تجربة الإسلام الآسيوي والنموذج الأندونيسي على نحو خاص، ففي هذا النموذج ابتكار لعلمانية لا تخاصم الدين تتجسد في مفهوم دولة «البانكاسيلا» ذات الأركان الخمسة وهي كالتالي: الإيمان بالله واحد متعال، ثانيا: إنسانية يسودها العدل والتحضر، ثالثا: وحدة أندونيسيا، رابعا: ديمقراطية شعبية تقودها الحكمة الناتجة من التفاوض والتمثيل، خامسا: العدالة الاجتماعية لكل الأندونيسيين.

وخلاصة الأمر أن أكبر بلد إسلامي في العالم لم ينص دستوره على دين للدولة، وأندونيسيا التي تضم ٢٣٥ مليونا من السكان ٩٠٪ منهم مسلمون هي أيضا بلد متعدد الأعراق والديانات دخلت الإسلام في القرن الأول الهجري وحمل رسالته إليها التجار والملاحون العرب الذين كانوا أمراء بحار الشرق في ذلك الحين، فحمل إسلامها طابعا مفتوحاً متسامحا وعقلانيا.

ثم خضعت أندونيسيا لاحتلالين «هولندي» و«ياباني» واستقلت عام ١٩٤٥ بعد مقاومة باسلة للاحتلال، وكان لتحالف الإسلاميين مع القوميين أثر كبير في خروج المستعمرين، ولكن التحالف تفكك حين رفض الرئيس «أحمد سوكارنو» جعل الشريعة الإسلامية مصدرا للتشريع لأن بلاده دولة متعددة الأديان والأعراق، وهكذا انحاز الآباء المؤسسون لقيام دولة مدنية تشجع الدين ولا تستبعده من حياة الناس.

وبعد نضال طويل ضد ديكتاتورية «سوهارتو» التي دعمتها الإمبريالية الأمريكية خرجت التجربة الديمقراطية الأندونيسية لتشكل ثالث أكبر دولة ديمقراطية في العالم ورغم وجود تيارات أصولية متطرفة حمل بعضها السلاح وفجر القنابل فإن الطابع العام للإسلام في أندونيسيا هو على حد قول أحد الباحثين «إسلام بشوش» ذلك أن الدولة المدنية «دولة البانكاسيلا» كما سبق تحديد شعاراتها ليست مجرد تسمية بل إن لها مضمونا عميقا في ثقافة البلاد وتعليمها وعلاقاتها الاجتماعية وخطط تنميتها ورؤية شعبها للتعددية الدينية والعرقية واللغوية واحترامها بحيث لا تكبل رؤية دين الأغلبية حرية تطور المجتمع، ولا تقمع الفكر أو البحث العلمي أو تصادر حقوق النساء بدعوى الفتنة كما تفعل جماعات ترفع شعارات إسلامية في بلدان أخرى مثل طالبان في كل من أفغانستان وباكستان، ومثلما تفعل حماس في فلسطين، أو الجماعات الدينية المتعصبة في كل من العراق وإيران التي تقمع ثراء المجتمع والثقافة وتحصرهما في عالمها الضيق الجامد والمتزمت وليس النص في دساتير هذه الدول على دين الدولة – هو الإسلام بطبيعة الحال – مجرد مادة دستورية ولا قانونية موجهة للمشرع وليس للقضاة كما يقول مفسرون مصريون لهذه النصوص، ولكنها تبقى مواد حاكمة ومتحكمة يتولى قضاة بأنفسهم تفسيرها قافزين فوق سلطة المشرع كما سبق أن حدث في مصر في قضية تطليق الدكتورة «ابتهال يونس» من زوجها الباحث في علوم القرآن د. نصر حامد أبوزيد في مطلع التسعينيات بدعوى أنه مرتد رغم أنه من الثابت عدم وجود حد ردة في القرآن، أو نص قانوني يعرف الارتداد ويعاقبه.

ووقعت أحداث مشابهة في بلدان إسلامية أخري اعتمادا على هذه المواد الدستورية والقانونية، بل إن كل الجماعات الدينية التكفيرية المتطرفة تستمد شرعيتها من هذه النصوص وهي تتهم الدول الحديثة بالخروج على شرع الله، وتشحذ أسلحتها لإقرار هذا الشرع – كما تراه – بحد السيف وتقتل المخالفين.

لهذا كله تبقى هذه العلمانية المبتكرة في أندونيسيا نموذجا ساطعا تطبقه أكبر دولة تضم مسلمين في العالم دون أن يخرج شعبها من جلده أو ينقلب على ثقافته وتاريخه، وهي كلها ادعاءات يطلقها أصحاب المصالح وتجار الدين وهم يطبقون الآليات الداخلية لأعتى أشكال الاستبداد رافعين راية الله سبحانه.

وقد شهدت بلادنا في السنوات الأخيرة عددا من الوقائع الدالة في سياق حرية الفكر والاعتقاد التي ينص الدستور على حمايتها بينما تلغيها المادة الثانية منه واقعيا، وهو ما يطرح علينا ضرورة إجراء مناقشة صريحة، عقلانية وموضوعية حول ضرورة إلغاء هذه المادة مع كامل الاحترام للديانات كافة وحتى يكون مثل هذا الاحترام فعلا لا قولا لابد من أن تكون الدولة محايدة بين كل الديانات ومبدأها الأساسي المواطنة.

قوى التيار الديمقراطي بحاجة إلى مزيد من الجهد لتوحيد صفوفها

كاظم حبيب
ألمانيا

خلال السنوات الست المنصرمة خاضت قوى التيار الديمقراطي عدة انتخابات وبصيغ مختلفة، سواء أكان ذلك بصورة منفردة أم بتحالفات جزئية، وكانت النتائج غير مرضية للجميع، رغم أن الانتخابات لا تعني الوصول إلى المجالس النيابية بالضرورة فحسب، بل تعني التثقيف والتنوير الديني والاجتماعي ورفع مستوى المسؤولية لدى المواطنة والمواطن إزاء مصائر الشعب. إلا أن هذا التأثير يفترض أن يتجلى في عدد الأصوات الذي تحرزه قوى هذا التيار ومدى القدرة على إيصال صوت القوى الديمقراطية إلى البرلمان، رغم ما يشوب تلك الانتخابات من تشويهات وتزويرات متنوعة وإساءات ورشوات أو فرض القسم على الناخب ليمنح صوته لجهة إسلامية معينة دون غيرها من القوائم ...الخ.

ها نحن نقترب من موعد انتخابات عامة جديدة لن تكون سهلة، كما لا يمكن ضمان نزاهتها، مثلما يفترض أن تكون عليه أية انتخابات عامة، وها نحن نلاحظ حمى العمل من أجل تشكيل التحالفات السياسية، سواء تلك التي تعتمد على بعض المرجعيات الدينية وشيوخ العشائر والهوية المذهبية، أم تلك التي تعتمد على الانتماء القومي وتضييق مجال الانفتاح على كل القوميات في العراق. وبعض هذه التحالفات يحظى بإسناد إقليمي كبير ومتنوع، في حين لا تزال قوى التيار الديمقراطي لم تتوصل إلى نتيجة تساعد على تعبئة كل أو أغلب قوى التيار الديمقراطي في ائتلاف سياسي يضمن لها حركة موحدة في الشارع العراقي ويؤمن لها قوة عددية ونوعية جيدة نسبياً في الانتخابات القادمة تستطيع بها التأثير الإيجابي على مجرى الأحداث السياسية في العراق، وخاصة تلك التي تمس مصالح الفئات الكادحة في المجتمع.

لا نقلل من أهمية عقد الاجتماعات التي تحصل في ما بين القوى الديمقراطية، فهي ضرورية كما أنها تشكل الدرب الموصل إلى عقد اتفاقات. ولكن قرب الانتخابات يجعل من عقد مؤتمر عام للقوى الديمقراطية أكثر فائدة وأكثر تأثيراً في الناخب العراقي ويساعد على تعبئة القوى الديمقراطية ويزجها في العملية الانتخابية، رغم كل المعوقات، بصوت واحد وهدف واحد حالياً، وأعني به إيصال أكبر عدد ممكن من المرشحين إلى المجلس النيابي. ولن يتم هذا بعقد المؤتمر وحده، بل هو أحد الأدوات المهمة، في حين أن الأدوات الأخرى هي الدفاع عن مصالح الناس، كما حصل في اعتصام الرصافة، والمطالبة بحل مشكلات الناس اليومية وخاصة موضوع الكهرباء وما إلى ذلك وعدم نسيان إمكانية استخدام الإضراب والتظاهرة وأشكال الاحتجاجات الشعبية الأخرى.

أدرك أن الكتابة في هذا الموضوع تتكرر ويضيق صدر البعض بسبب الإلحاح عليه ونقد الجوانب السلبية، و خاصة ضعف وتفتت الحركة في حين أن الوقت يسير بسرعة ويصعب اللحاق بأولئك الذين يملكون النقود والدولة والتأييد الخارجي وأساليب أخرى تساعدهم في حركتهم وإشباع حاجات بعض الناس بالبطانيات أو المدافئ لضمان الصوت ونحن نقترب من فصل الشتاء، أو غير ذلك من أدوات إسكات الضمير الحي لدى الناخب.

في الحركة بركة، وفي بطئها ضرر، وفي سرعتها مع وضوح الرؤية والهدف وتجميع القوى منفعة لقوى التيار الديمقراطي والشعب وتحقيق الاستقرار والأمن في البلاد. ما زلت عند رأيي بأن الحركة بطيئة والاجتماعات لم تتوصل إلى نتائج مثمرة حتى الآن في ما بين قوى التيار الديمقراطي، وأن الجهد موجه صوب نشاط كل حزب أو جماعة لتنشيط جماعته.

ليس هناك من بديل للطائفية السياسية غير القوى الديمقراطية والعلمانية على صعيد العراق كله، طال الوقت أم قصر، ولكن كلما أمكن تقصير وقت وصول القوى الديمقراطية إلى مواقع المسؤولية والمشاركة في رسم سياسة البلاد الداخلية والخارجية، أمكن معه تقليص آلام الشعب وحل مشكلاته الراهنة وإعادة الأمن والاستقرار والسلام للبلاد بعد سيادة الموجة الطائفية المقيتة في ربوع البلاد وما صاحبها ولا يزال من إرهاب دموي مرعب..

على قوى التيار الديمقراطي، وأحسب نفسي منها، أن توطن نفسها على سماع النقد وان نتعلم جميعاً سبل ممارسة النقد الديمقراطي البناء. الديمقراطية ليست صبغة يمكن أن يتلون بها من يشاء، بل هي حضارة وممارسة يومية وثقافة حوار هادئ وموضوعي ونقد هادف، ونحن جميعاً بأمس الحاجة إلى كل ذلك.

إن النداء الذي يوجه إلى قوى التيار الديمقراطي يتفرع إلى عدة اتجاهات:

• العمل من أجل تعزيز الصلة بالجماهير من خلال الدفاع عن مصالحها اليومية بالعمل اليومي وقيادة نضالاتها من أجل تأمين الخدمات لها وإيجاد فرص عمل للعاطلين.

• القبول بالآخر والتفاعل معه وإيجاد قواسم مشتركة للعمل المشترك بين جل أو أغلب قوى التيار الديمقراطي من أجل خوض الانتخابات القادمة التي تسهل مهمة الوصول إلى ستراتيجية عمل مشتركة بين القوى الديمقراطية.

• أن يكون شعار المرحلة قووا تنظيم الحركة الوطنية يتعزز من خلاله تنظيم كل قوة من قوى التيار الديمقراطي وينمو التفاعل والانسجام في ما بينها، وهي ليست بديلاً عن شعار الرفيق فهد "قووا تنظيم حزبكم، قووا تنظيم الحركة الوطنية"، ولكن المرحلة تتطلب توجهاً مشتركاً لغرض مواجهة قوى مشتركة تريد فرض تحالفات طائفية والمجيء بمجلس طائفي وحكومة طائفية.

• توجيه النقد اللازم للسياسات التي تمارسها الحكومة في الكثير من المجالات بما في ذلك نقص الخدمات والطائفية السياسية والفساد المالي المتفشي في البلاد.

• إن تكتيك التحالفات السياسية حول مهمات يومية تمس مصالح الفئات الاجتماعية الكادحة والمثقفة ومصالح الاقتصاد الوطني، وتكتيك خوض الانتخابات بقوى ديمقراطية مشتركة تلتقي عند تلك المهمات هو الطريق العملي والمضمون للوصول إلى ستراتيجية تحالفات سياسية طويلة الأمد، وليس العكس، إذ من الصعوبة بمكان الاتفاق على ستراتيجية طويلة الأمد من دون الخوض المشترك لتجارب نضالية يومية لتعزيز الثقة المتبادلة والوعي المتبادل بأهمية الآخر وضرورات التحالف والعمل المشترك.

• الاستماع بأذن صاغية إلى الملاحظات النقدية التي تصل إلى قوى التيار الديمقراطية من كل من يوجه النقد بغض النظر عن مصدره والغاية منه، إذ في كل ذلك فائدة لقوى التيار الديمقراطي ويخدم مسيرتها النضالية وتحالفاتها المنشودة، كما ينبه إلى مواطن الخلل ومواطن القوة في آن وما يفترض أن يعزز أو يعالج بالتصحيح. أتمنى أن لا يفقد البعض صبره وبصيرته حين يتعرض للنقد الصريح والشفاف والمخلص.

• أهمية الابتعاد عن التحالف مع قوى الإسلام السياسية التي فرضت الطائفية في البلاد وكرستها في الدستور الدائم وتعمل اليوم وفق هذا النهج أيضاً، بغض النظر عن التسمية التي تتسمى بها، فهي في المحصلة النهائية واحدة.

الفساد الإداري... جريمة منظمة بلباس رسمي

عدنان الصالحي

يفيد تقرير لمنظمة الشفافية العالمية صدر مؤخرا بأن الفساد الإداري والمالي اصبح مشكلة دولية تضرب اغلب دول العالم، غير انه يتباين من دولة لأخرى حسب قوانين وثقافات تلك الدول والطبيعة السياسية للحكم فيها، وكما هو معتاد تتصدر دول العالم الثالث باقي دول المعمورة بتلك الظاهرة لعدة أسباب أهمها طبيعة الأنظمة الشمولية التي تسيطر على مقاليد السلطة وغياب استقلالية القضاء والرقابة ومبدأ فصل السلطات وتكميم وتغييب لدور السلطة الرابعة.

ان لقضية الفساد مخاطر حقيقية تهدد الحريات عموما والاستحقاق الإنساني من حقوق وخدمات، فهو يصادر ويلغي وينقل ما يستحق شخص ما الى آخر نتيجة لأسباب مادية او فئوية او حزبية او عصبية قبلية او دينية ويفرغ ساحات شاسعة لمجتمعات من حقوقها ويكدسها ويضاعفها في اخرى نتيجة لسلوك افراد معينين. وهو بذلك يجعل من المجتمع وأفراده يشعرون بالظلم واليأس والإحباط، فتبدأ منظومة القيم الإجتماعية بالتحلل والتدهور تدريجياً ويعم التسيب في مجالات واسعة بحيث تؤثر على سمعة البلد، مع اتجاه البعض من الذين يعانون من البطالة والفراغ نحو الانحراف والإجرام وما يسببه ذلك من زعزعة الاستقرار الأمني في المجتمع ويساهم في رفع نسبة الجريمة.

فقد اشارت دراسات اخيرة أجريت لنماذج من دول معينة مثل (تايلند وإندونيسيا والهند وكوريا) أن الحكومات تدفع ما بين ٢٠ و ٦٠٪ زيادة على الأسعار التي ينبغي أن تدفعها، ومرد هذه الزيادة في قيمة السلع هو الفساد، فيما اضطرت منظمات الغوث الدولية في دول أفريقية إلى دفع رشى كبيرة لمسؤولين كبار لأجل السماح بإيصال المعونات إلى الفقراء، ان تلك النسب والطرق للفساد تكاد تكون متشابهة الى حد كبير في دول العالم والفقيرة منها بالخصوص.

ان ماتعانيه اغلب الدول من فساد إداري ومالي يجعل منه تهديد حقيقي لمواطنيها وشعوبها بدل ان تكون الراعي الحقيقي لهم، وهي بذلك تشكل صوراً من صور المافيات العالمية التي تكون الجريمة المنظمة عملها الاساس،غير ان الفرق فيما بين من يقوم بالفساد الحكومي والمتستر عليه وبين المافيات هو الشكل الرسمي للاول والحالة الفوضوية اللارسمية للثاني.

وقد تكون احد اهم اسباب نشوء المعارضات او النشاطات العسكرية ضد بعض الحكومات ناتجة من ردة الفعل العكسية قبال حالة الفساد الموجودة في تلك الدولة.

وهي بذلك تساعد على تقليص مدة مكوث تلك الحكومات في مواقعها وهذا يدفعها للاستقتال في تثبيت وجودها فتنشغل بجوانب اخرى كالمحافظة على امن اعضائها على حساب امن شعوبها وتذهب بعيدا عن الاهتمام بالخدمات الاساسية لتهتم بالجوانب الامنية والعسكرية وهي بذلك نتاج لحالة دورية من الفساد والفساد المضاعف.

أسباب الفساد

نشرت جامعة كاليفورنيا دراسة مهمة لـ(روبرت كليتجارد) بعنوان "السيطرة على الفساد"، ويلاحظ كليتجارد أن الفساد كموضوع لم يدرس إلا قليلا نسبة لأهميته، ويعتقدون أنه لا يمكن عمل شيء تجاهه.

لقد اكدت الدراسات العلمية والتحليل النفسي والموضوعي ان اسباب استشراء الفساد المالي والإداري ليس الحاجة الاقتصادية لمرتكبيها،، بل يعود لأسباب عديدة، في مقدمتها:

١- وجود خلل وانحراف في السلوك ونظام القيم لبعض المتصدين للمناصب المهمة.

٢- الاخطاء في تعيين الموظفين الشاغلين للمناصب وضعف أنظمة المحاسبة والتحري الداخلية.

٣- فساد الجهاز الرقابي اصلاً.

٤- تقييد القضاء.

٥- عدم وجود برنامج حقيقي شامل للمكافحة.

٦- النظام الشمولي في إدارة الحكم.

٧- قلة الوعي الإداري والسياسي في ادارة المسؤوليات.

٨- التغلغل الحزبي في عمل الحكومات.

٩- تسلط الفاشلين علميا وعمليا على المناصب وغير ذوي الخبرة.

١٠- الاتساع والتشعب السريع وغير المدروس في دوائر الدولة.

١١- تطبيق القانون بانتقائية.

١٢- وجود فساد سياسي يؤسس ويغطي ويحمي مرتكبي جرائم الفساد الإداري.

المعالجات

إن القضاء على الفساد ليس قرارا يتخذ ضمن مساحة اجتماع معين او شعار يرفع خلال فترة انتخابية محددة لتذهب بعد ذلك الوعود ادراج الرياح، ولكنه منظومة من الأعمال والإصلاحات وإعادة بناء الأنظمة التعليمية والاجتماعية والإدارية والثقافية للمجتمعات والحكومات.

فالمعالجة تتطلب وترتكز على عوامل اساسية واخرى ثانوية تسلك في ذلك منهجية شاملة تستهدف محاصرته والتعامل مع أسبابه ودوافعه قبل معالجة آثارة ونتائجه، فالفساد يقع عندما تكون الاجواء مهيئة لايجاده واتساعه ومنها الاحتكار والقدرة على استغلال المنصب قبال ذلك لا تكون ثمة مساءلة حقيقية.

ويمكن إجمال التحصينات الاساسية ضد آفة الفساد بـ:

١- اتباع برنامج شامل للحماية و المكافحة والاجتثاث تكون مهمته الأساسية التحصين والحماية ويليها التأهيل والإصلاح.

٢- الشفافية الإدارية والمالية والمحاسبة والمتابعة واختيار الأمناء في المواقع المهمة وتعديل نظام المكافآت والحوافز والعقوبات بصورة دورية.

٣- تطوير أنظمة المعلومات والتحري والرقابة وتغيير مواقع اعضائها بشكل مستمر.

٤- العدالة في التوظيف والاختيار وتوزيع المناصب والتنافس عليها.

٥- الإنصاف في الأجور والمكافآت وتوفير فرص الحياة الكريمة للموظفين والعاملين بما يبعدهم عن البحث عن مصادر غير مشروعة لتلبية احتياجاتهم.

٦- انفتاح الحكومة على المواطنين بكثير من الشفافية والوضوح وبطرق متعددة لضمان التواصل، لكسب ثقتهم ودعمهم لها.

٧- إيجاد رأي عام معارض للفساد داخل المجتمع والمؤسسات الحكومية وشبه الحكومية، من خلال توعية الناس بمخاطر الفساد على مستقبل البلاد وجعله بمنزلة التهم المخلة بالشرف.

٨- التشديد في معاقبة وفضح رموز الفساد والتشهير بهم، وخاصة أصحاب النفوذ والسلطة والمناصب الرفيعة.

٩- إشراك الإعلام بشكله المتوازن المهني في متابعة ورصد حالات الفساد وعرضها بكل دقة وأمانة على الرأي العام بالادلة والوثائق، وبعيدا عن التسقيط والتشهير.

إن تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي وبناء دولة المؤسسات بناء سليما، و حماية مستقبل التعددية السياسية في البلاد وفتح آفاق الاستثمار والإعمار في جميع الميادين وحماية حقوق المواطنين وانصافهم، لهو امر مرتبط ارتباطا مباشرا بخلو وخلاص الدول من آفة الفساد الاداري، وخلاف ذلك فان جميع ماتقدم سيكون عرضة لنيران هذه الآفة وهي نوع من انواع الجريمة المنظمة لكنها تتمترس خلف عنوان رسمي وبزي حكومي.

آراء وأفكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة .
٢. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:

Opinions112@ yahoo.com